

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩	مقدمة
٩	الفصل الأول
١٧	قراءة في نصوص مواد القانون ١ لسنة ٢٠٠٤
١٧	المبحث الأول: إشكاليات التطبيق
١٧	تمهيد
١٧	- الاستئناف في الجنايات يشمل جميع القضايا
١٨	- صفة المستأنف
٢٠	الإشكالية الأولى: المادة ١٩٤ مكررا ٩/
٢٣	الإشكالية الثانية: المادة ١٩٤ مكررا ٢ /
٢٣	الفرض الأول
٢٤	الفرض الثاني
٢٤	الشق الأول
٢٤	الشق الثاني
٢٤	الإشكالية الأولى
٢٥	- إعادة إجراءات في الحكم الغيابي لا تسقط استئناف النيابة له
٢٦	- القضاء في إعادة الإجراءات بإيقاف التنفيذ يسقط استئناف النيابة للحكم الغيابي
٢٦	الإشكالية الثانية
٢٧	أولا- في حالة حضور المتهم المحكوم عليه غيابيا أمام محكمة الجنايات المستأنفة من تلقاء نفسه دون أن يسلك طريق إعادة الإجراءات في الحكم الغيابي
٢٧	(أ) إذا طلب وقف الاستئناف

٢٨	(ب) إذا تناول موضوع الدعوى
٢٨	ثانياً - إذا لم يحضر المتهم في أثناء نظر استئناف النيابة للحكم
٢٨	الغيايبي وكان قد تم إعلانه بالاستئناف
٢٨	- إذا لم يكن المتهم قد تم إعلانه لشخصه بالاستئناف
٢٩	الإشكالية الثالثة: المادة ٣٧٧
٣١	المبحث الثاني: التقرير بالاستئناف في مواد الجنايات
٣١	- تعريف الاستئناف
٣٣	المطلب الأول: مكان التقرير بالاستئناف في الجنايات وقواعده .
٣٤	- مكان التقرير بالاستئناف
٣٦	- مواعيد الاستئناف
٣٦	- ملاحظة
٣٨	المطلب الثاني: دخول الاستئناف حوزة النيابة
٣٨	- لا يشترط التوقيع على تقرير الاستئناف
٣٩	- يجوز التقرير بالاستئناف بتوكيل
٣٩	- ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها
٤٠	- المحكمة الاستئنافية لا تتصل بغير ما طرح عليها بتقرير
٤٠	الاستئناف
٤٠	- تأشير النيابة على ملف القضية بالاستئناف لا تغني عن إرفاق
٤٠	التقرير
٤١	- استئناف النيابة لا يخصص بسببه
٤١	- استئناف النيابة يتحدد حتماً بموضوعه
٤٢	- نطاق حق استئناف الجنايات بالنسبة للنيابة العامة
٤٣	- استثناء أحكام البراءة من البطلان لعدم إيداع الأسباب في
٤٣	الميعاد لا ينصرف إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية
٤٣	التابعة

- ٤٤ - متى يستفيد المتهم من استئناف النيابة العامة
- ٤٤ - نطاق استئناف المتهم
- ٤٥ - استئناف المتهم وحده لا يسوغ لتشديد العقاب عليه
- ٤٦ - جواز الاستئناف في الدعويين الجنائية والمدنية معا أيا كان
- ٤٦ - التعويض
- ٤٧ - استئناف الدعوى المدنية وحدها
- ٤٨ - متى تجري المحكمة الاستئنافية تحقيقا تكميليا
- ٥١ - **المطلب الثالث: الأحكام الجائز استئنافها**
- ٥١ - تمهيد
- ٥١ - الأحكام التمهيدية
- ٥١ - القرارات التحضيرية
- ٥٢ - الأحكام القطعية
- ٥٢ - صور للأحكام القطعية التي لم تفصل في موضوع الدعوى
- ٥٣ - الأحكام القطعية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية
- ٥٣ - أحكام البراءة
- ٥٥ - أحكام الإدانة
- ٥٥ - الأحكام الحضورية
- ٥٨ - الأحكام الغيابية
- ٥٨ - الأحكام الابتدائية
- ٥٩ - الأحكام النهائية
- ٥٩ - الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات
- ٥٩ - والجنح
- ٦٠ - **المطلب الرابع: الاستئناف الفرعي**
- ٦١ - الاستئناف الفرعي مقصور على خصوم الدعوى
- ٦٢ - شروط قبول الاستئناف الفرعي
- ٦٣ - لا يجوز لاستئناف فرعيا في الأحكام الغيابية من قبل المتهم

- ٦٤ - استئناف أحد المتهمين في الميعاد لا يخول متهما آخر معه
- ٦٤ التقرير بالاستئناف الفرعي
- ٦٦ **المطلب الخامس:** تحديد الجلسة
- ٦٦ - إذا أغفل تحديد جلسة في التقرير يحددها رئيس المحكمة
- ٦٧ - التوقيع على التقرير يقوم مقام الإعلان
- ٦٧ - القضاء في جلسة غير المحددة في التقرير دون إعلان أثره
- ٦٧ البطلان

الفصل الثاني

- ٦٩ **تشكيل محاكم الجنايات والجنايات المستأنفة**
- ٦٩
- أولا - محاكم جنايات أول درجة
- ٧٠ - يجوز جلوس مفتش قضائي بمحكمة الجنايات
- ٧٠ - يجوز حضور أحد رؤساء المحكمة الابتدائية إحدى جلسات
- ٧٠ المحاكمة
- ٧١ ثانيا - تشكيل محاكم الجنايات المستأنفة
- ٧٢ **المبحث الأول:** الاختصاص المكاني لمحكمتي الجنايات
- ٧٣ - لا يشترط انعقاد محكمة الجنايات في مبنى المحكمة الابتدائية
- ٧٤ - تاريخ الانعقاد

الفصل الثالث

- ٧٥ **إجراءات المحاكمة الجنائية أمام محاكم الجنايات**
- ٧٥
- ٧٥ - محكمة الجنايات لا تلتزم بوضع تقرير تلخيص
- ٧٧ **المبحث الأول:** الإحالة من النيابة العامة
- ٧٧ - تمهيد
- ٧٩ - الإحالة تكون من المحامي العام أو من يقوم مقامه
- ٧٩ - إعلان أمر الإحالة

- ٨٠ - إرسال ملف الدعوى إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف
- ٨١ - الإحالة تشمل الجرائم المرتبطة
- ٨٣ - الارتباط المقصود هو ما نصت عليه المادة ٣٢ ع
- ٨٤ - الارتباط رهين بقيام الجرائم المرتبطة
- ٨٥ - ماهية الارتباط
- ٨٦ - المقصود بالجرائم المرتبطة ومناطق الارتباط
- ٨٩ - ما هي العقوبة الأشد
- ٩٠ - أثر الإعفاء من العقاب على الارتباط
- ٩٠ - أثر الارتباط في حالة التصدي
- ٩٢ - إذا أحيلت الجريمة الأخف المرتبطة خطأ إلى محكمة أخرى
- ٩٢ - وجب عليها القضاء بالبراءة اكتفاء بالعقوبة الأشد
- ٩٢ - الجريمة المرتبطة ذات العقوبة الأخف تتبع ذات العقوبة الأشد
- ٩٣ - الارتباط يمد الاختصاص للنياحة والمحكمة
- ٩٤ - الجرائم المرتبطة تحال إلى المحكمة المختصة مكانا
- ٩٥ - الجرائم المرتبطة أو المتعددة وتختص بإحداها محاكم أمن
- ٩٥ - الدولة تحال للمحكمة المختصة بالجريمة التي عقوبتها أشد
- ٩٧ - ارتباط جنائية إحراز جواهر مخدر بجنحة إحراز سلاح أبيض
- ٩٧ - بدون ترخيص
- ٩٨ - الضرب البسيط واستعمال القسوة يتبعان جريمة هتك العرض
- ٩٨ - بالقوة
- ٩٩ - جريمة السرقة ليلا مع التعدد وحمل سلاح اختصاص قضاء
- ٩٩ - عادي
- ١٠٠ - الأحكام الصادرة من محكمة الجنائيات في الجنب المرتبطة
- ١٠٠ - بجنائية تقبل المعارضة والاستئناف
- ١٠٢ - غياب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنائيات وجوب اتباع
- ١٠٢ - الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنب في شأنه

المبحث الثاني: الإحالة إلى المحكمة للحكم بالرد رغم انقضاء	١٠٧
الدعوى الجنائية بالوفاة	١٠٧
- على الحكم التدليل على استقادة كل وارث من الأموال العامة	١٠٧
من مورثه	١٠٧
- الرد لا يعتبر عقوبة	١٠٨
- الحكم بانقضاء الدعوى بالوفاة دون إبداء الرأي في الرد والبحث	١٠٨
عن انقل إليهم أموال الجريمة قصور وخطأ في القانون	١٠٨
المبحث الثالث: إحالة بعض الجنايات إلى محكمة الجنج	١١٠
- الإحالة لمحكمة الجنج لا تغير من طبيعة الجريمة	١١٠
المطلب الأول: الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من	١١٢
طرق النشر على غير الأفراد	١١٢
- المقصود بالجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق	١١٢
النشر	١١٢
- شرط الاختصاص أن تقع الجنحة بواسطة الصحف أو غيرها	١١٣
من طرق النشر	١١٣
- مناط الاختصاص هو كون القذف متعلق بالصفة الوظيفية أو	١١٣
النيابية	١١٣
- يجوز إثبات وقائع القذف بكل طرق الإثبات	١١٤
- علة إباحة الطعن في عمل الموظف	١١٧
- شروط إباحة الطعن في عمل الموظف	١١٨
أولا - صفة المقذوف في حقه	١١٨
ثانيا - اتصال وقائع القذف بأعمال الوظيفة	١١٩
- متى يجوز الطعن في الحياة الخاصة للموظف	١٢٠
- الطعن في أعمال الموظف بعد انتهاء منصبه	١٢١
ثالثا - حسن النية (صحة الواقعة)	١٢١
- إثبات الوقائع المسندة	١٢٤

- ١٢٦ - القصد الجنائي في القذف
- ١٢٦ - توسع محكمة النقض في مفهوم الجرائم المضرة بآحاد الناس .
- ١٢٨ - الجنح الأخرى التي جعلت محكمة النقض لمحكمة الجنايات
- ١٢٨ اختصاصا بنظرها لوقوعها بطريق النشر
- ١٢٨ - نشر أو إذاعة أخبار كاذبة تتعلق بموظف عام من شأنها تكدير
- ١٢٨ السلم العام
- ١٣٠ - الظروف المشددة للعقاب
- ١٣١ - حق نشر الإجراءات القضائية دون الجلسات غير العلنية
- ١٣١ - إهانة هيئة أو سب مجلس الشعب أو الجيش أو المحاكم أو
- ١٣١ السلطات أو المصالح
- ١٣٣ - الإهانة ليست لشخص من ينتمي إلى الهيئات وإنما للهيئات
- ١٣٣ - قيد على حرية النيابة
- ١٣٥ - مدة إثبات صحة وقائع القذف
- ١٣٥ - الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ أ ج
- ١٤٣ - أثر نقض الحكم في جنائية على الجرائم الأخرى المرتبطة بها
- ١٤٤ - المطلب الثاني: الجنح المحالة بوصف الجنائية والجنح المرتبطة
- ١٤٤ بجنائية
- ١٤٥ - الأعمال الإجرائية تجري على حكم الظاهر ولا تبطل بما قد
- ١٤٥ ينكشف من أمر الواقع
- ١٤٦ - حكم محكمة الجنايات بعدم الاختصاص لا يبطل بحضور
- ١٤٦ المحكوم عليه لأنه لم يضره
- ١٤٧ - تقدير ارتباط الجنحة بالجنائية المحالة إلى محكمة الجنايات
- ١٤٧ موضوعي
- ١٤٨ - تنطبق ذات القاعدة إذا كان
- ١٤٩ - **المبحث الرابع:** الإحالة من قاضي التحقيق
- ١٤٩ - تمهيد

- ١٤٩ - بيانات أمر الإحالة الصادر من قاضي التحقيق
- ١٥٠ - إغفال سن المتهم وصناعته لا يبطل أمر الإحالة
- ١٥١ - لا يشترط ذكر اسم قاضي التحقيق مصدر الأمر
- ١٥١ - بطلان أمر الإحالة لا يقتضي إعادة الدعوى إلى مرحلة الإحالة
- ١٥٢ - بطلان إحالة الجنحة من قاضي التحقيق إلى محكمة الجنح ..
- ١٥٤ **المبحث الخامس:** تحقق محكمة الجنايات من اختصاصها
- ١٥٧ - تلتزم محكمة الجنايات بالفصل في الجنحة مادامت لم تتبين
- ١٥٧ أنها كذلك إلا بعد تحقيقها ومخالفة ذلك والقضاء بعدم
- ١٥٧ الاختصاص خطأ في القانون
- ١٥٨ - العبرة باختصاص المحاكم الجنائية بنوع العقوبة لا بما يقضى
- ١٥٨ به
- ١٥٩ - تحقيق الاختصاص في حالة عدم ارتباط الجنحة المحالة مع
- ١٥٩ الجنائية
- ١٦٠ - إذا تبين لمحكمة الجنح أن الجنحة المحالة إليها ترتبط بالجنائية
- ١٦٠ التي عوقب المتهم عنها فلا توقع عقوبة
- ١٦٢ **المبحث السادس:** حضور الجلسة
- ١٦٢ **المطلب الأول:** نقل المتهم المحبوس إلى السجن بالجهة
- ١٦٢ الموجودة بها المحكمة الاستئنافية
- ١٦٢ **المطلب الثاني:** حضور المتهم الجلسة
- ١٦٢ - حضور المتهم بغير قيود ولا أغلال
- ١٦٣ - وجوب التحقق من أن المتهم المائل هو من أقيم عليه الاتهام
- ١٦٤ - جواز حضور من يبدي عذر المتهم في تغيبه عن الجلسة
- ١٦٥ **المطلب الثالث:** تكليف المتهم بالحضور
- ١٦٥ - الدعوى لا تعد مرفوعة إلا بتكليف المتهم بالحضور
- ١٦٦ - لا يشترط إعلان محامي المتهم
- ١٦٦ - مخالفة ميعاد الإعلان لا أثر له في الإجراء

- ١٦٧ - عدم إعلان المتهم بقائمة شهود الإثبات لا يترتب عليه بطلان
- ١٦٨ - التأجيل لدور معين عمل تنظيمي لا بطلان على مخالفته
- ١٦٨ - مواعيد خاصة للإعلان
- ١٦٩ - إعلان المتهم بجناية ويقيم بالخارج
- ١٦٩ - وضع ما يطرأ من تحقيق بعد صدور أمر الإحالة

* * *

- ١٧١ - **فرع خاص: حالات العذر أو المانع من الحضور**
- ١٧١ - ماهية الأعذار والموانع
- ١٧١ - العذر القهري المانع من الاستئناف خلال
- ١٧٢ - المناداة على المستأنف بغير اسمه لتدوينه خطأ في الرول عذر
- ١٧٢ - الإيداع بمؤسسة الأحداث عذر قهري
- ١٧٣ - الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن كدليل عذر تخضع لتقدير
- ١٧٣ - المحكمة
- ١٧٥ - للمحكمة رفض العذر لتقديم عدة شهادات طبية بأنواع أمراض
- ١٧٥ - مختلفة
- ١٧٦ - لا يؤخذ على المتهم انه لم يوكل محاميا للتقرير بالاستئناف .
- ١٧٥ - لا يجوز عدم قبول العذر لأن المتهم لم يوكل محاميا للتقرير
- ١٧٥ - بالاستئناف
- ١٧٧ - المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات
- ١٧٧ - المحاكمة
- ١٧٩ - عدم اطمئنان المحكمة لصحة الشهادة المرضية المقدمة أثره
- ١٧٩ - احتساب ميعاد الطعن من تاريخ الحكم
- ١٧٩ - مجرد التردد على المستشفى للعلاج لا يفيد ملازمة الطاعن
- ١٧٩ - للفراش
- ١٨٠ - صور أخرى للعذر القهري

- ١٨١ - يجب على الحكم أن يستظهر ماهية المرض ودرجة جسامته
- ١٨٦ - ضوابط إصدار التقارير الطبية كدليل عذر
- ١٨٩ **المطلب الرابع:** التصرف في المتهم الحاضر أثناء المحاكمة
- ١٨٩ - إصدار محكمة الجنايات أمر بالقبض على متهم وحبسه لا
- ١٨٩ يفيد أنها كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال نظرها
- ١٨٩ - تأجيل المحكمة نظر الدعوى بناء على طلب المحامي مع
- ١٨٩ حبس المتهم لا يخل بحق الدفاع
- ١٩٠ - إصدار محكمة الجنايات أمرا بالقبض على المتهم وحبسه لا
- ١٩٠ يمنع من التمسك بطلب سماع أقوال
- ١٩٢ **المطلب الخامس:** أثر فقد الأوراق التحقيق
- ١٩٢ - الاختصاص بإعادة التحقيق يكون للجهة التي في حوزتها
- ١٩٢ القضية وقت فقدها
- ١٩٣ - سؤال وكيل النيابة مجري المعاينة المفقودة عن معلوماته يغني
- ١٩٣ عنها
- ١٩٤ - يجوز التعويل على شهادة من استصدر الإذن المفقود
- ١٩٦ **المطلب السادس:** وجوب حضور محام مع المتهم
- ١٩٧ - وجوب ندب محامي لكل متهم صدر أمر بإحالاته إلى محكمة
- ١٩٧ الجنايات
- ١٩٧ - وجوب حضور محامي مع المتهم في جناية
- ١٩٨ - شرط حضور محامي مع المتهم بجنحة
- ٢٠٠ - ليس للقاضي الافتئات على اختيار المتهم محاميه إلا إذا كان
- ٢٠٠ المحامي المختار قد بدأ منه العمل على تعطيل السير في
- ٢٠٠ الدعوى
- ٢٠١ - اختيار المتهم لمحاميه مشروط بعدم تعطيل سير الدعوى
- ٢٠٢ - على المحكمة الاستماع إلى دفاع المتهم ولو تعارض مع وجهة
- ٢٠٢ نظر المحامي

- ٢٠٢ - لا يجوز إدانة متهم بأقوال محاميه
- ٢٠٣ - إذا رأى المحامي ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه بها أو
- ٢٠٣ أدلة أخرى يكتفي ببيان أوجه الرأفة
- ٢٠٣ - التعارض بين مصلحة المتهمين يوجب فصل دفاع كل متهم
- ٢٠٣ عن الآخر
- ٢٠٣ - ماهية تعارض المصالح
- ٢٠٧ - مناقشة الطبيب الشرعي في جلسته مثل فيها بدون محامي
- ٢٠٧ والتعويل عليها في الإدانة يبطل الحكم
- ٢٠٨ - اقتصار المدافع عن المتهم بجناية على إبداء بعض الدفوع
- ٢٠٨ الشكلية وطلبه أصليا البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة يبطل
- ٢٠٨ إجراءات المحاكمة
- ٢٠٩ - توكيل أكثر من محام دون تقسيم الدفاع بينهم وترافع أحدهم
- ٢٠٩ ورفض المحكمة التأجيل لحضور زملائه لا يخل بحق الدفاع
- ٢١٠ - مجرد طلب استعمال الرأفة لا يحقق الغرض من حضور
- ٢١٠ المحامي مع المتهم
- ٢١٤ - وجوب حضور محامي مع الطفل المتهم بجناية
- ٢١٦ - اقتصار المرافعة على تقديم ما يفيد السداد يبطل الحكم
- ٢١٧ - الحكم بتغريم محام عمل ولائي التظلم منه بالجوء لمصدره ...
- ٢١٩ **المطلب السابع:** تقدير أتعاب المحامي المنتدب
- ٢١٩ - الخطأ المادي في منطوق الحكم بتقدير أتعاب للمحامي لا
- ٢١٩ يعيبه
- ٢٢٠ **المطلب الثامن:** المحامون المقبولون أمام محاكم الجنايات
- ٢٢٠ والجنايات المستأنفة
- ٢٢٠ - تبطل المحاكمة أمام محكمة جنايات أول درجة إذا لم يكن
- ٢٢٠ المحامي مقيدا ابتداءيا أو كان مستبعدا من الجدول العام
- ٢٢٠ - تجوز مرافعة من لم يسدد الاشتراكات للنقابة

- ٢٢١ - وقوع خطأ مادي في اسم المحامي الثابت حضوره مع المتهم
- ٢٢١ لا يبطل الحكم
- ٢٢١ - جواز حضور المحامي الأجنبي أمام القضاء المصري
- ٢٢١ - المنازعة في قرار وزير العدل بالترخيص للمحامي الأجنبي
- ٢٢١ بالمرافعة تختص بها المحكمة التي تنتظر القضية محل الترخيص
- ٢٢٤ - المادة ٣٧٧ أ ج تعدل من أحكام قانون المحاماة وقانون
- ٢٢٤ الإجراءات الجنائية يعتبر نص خاص بالنسبة لقانون المحاماة
- ٢٢٤ فيجوز حضور المحامي الابتدائي في الجنايات
- ٢٢٧ - عدم الاستدلال على اسم المحامي بجدول النقابة أثره بطلان
- ٢٢٧ الحكم
- ٢٢٨ - قعود محكمة الجنايات عن تبين مدى قيد المحامي بالجدول
- ٢٢٨ الابتدائي وما يعلوه أثره بطلان الحكم
- ٢٢٨ - لا يشترط إعلان المحامي بميعاد الجلسة
- ٢٢٩ - المبحث السابع: محاكمة المتهم الغائب
- ٢٢٩ - جواز محاكمة المتهم بجناية غايبيا
- ٢٣٠ - متى يكون الحكم حضورياً أو غايبيا
- ٢٣٠ - ليس لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم في غيبته إلا بعد
- ٢٣٠ إعلانه قانوناً وإلا بطلت إجراءات المحاكمة
- ٢٣١ - إعلان المتهم الغائب المقيم خارج مصر
- ٢٣١ - يجوز تمثيل المتهم الغائب بمحام يحضر عنه
- ٢٣٢ - المطلب الأول: أثر حضور المحكوم عليه غايبيا أو بسبب
- ٢٣٢ القبض عليه
- ٢٣٣ - ملاحظة هامة
- ٢٣٣ - الحكم غايبيا في جناية بغير الإدانة لا يبطل بحضور المحكوم
- ٢٣٣ عليه أو القبض عليه

- ٢٣٥ - لا يشترط إعادة الإجراءات أمام هيئة أخرى غير التي أصدرت
- ٢٣٥ الحكم السابق
- ٢٣٦ - إعادة الإجراءات لا تهدر الأقوال والشهادة المبدأة في المحاكمة
- ٢٣٦ الأولى
- ٢٣٧ - يجوز للمحكمة عند إعادة محاكمة المتهم أن تأخذ أسباب
- ٢٣٧ حكمها الغيابي الساقط أسباب لحكمها متى كانت تكفي لحمله
- ٢٣٧ - لا يجوز لمحكمة إعادة نظر الدعوى تشديد أو تخفيف العقوبة
- ٢٣٧ التي قضى بها الحكم الغيابي
- ٢٣٨ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بحضور
- ٢٣٨ المحكوم عليه أو بالقبض عليه فيه معنى سقوطه فلا يجوز
- ٢٣٨ الطعن فيه بالنقض
- ٢٣٩ **المطلب الثاني:** أثر الحكم الباطل في جنائية على تقادم الدعوى
- ٢٣٩ الجنائية
- ٢٤٠ - الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات لا يسقط بمضي
- ٢٤٠ المدة وإنما تسقط العقوبة
- ٢٤٣ - حكم المادة ٣٩٥ أ ج لا يسري على الجرح المحكوم فيها من
- ٢٤٣ محكمة الجنايات
- ٢٤٥ - معيار وصف الحكم بأنه صادر في جنائية أم جنحة
- ٢٤٥ - وجوب تأكد المحكمة من مدى إعلان المتهم بالجلسة التي
- ٢٤٥ صدر فيها الحكم الغيابي وإلا كان الحكم باطلا وتسري مواعيد
- ٢٤٥ تقادم الدعوى لا سقوط العقوبة
- ٢٤٧ **المطلب الثالث:** أثر تنفيذ الحكم الصادر غيابيا في جنائية
- ٢٤٧ - حرمان المحكوم عليه من التصرف في أمواله وإدارتها
- ٢٥٠ **المبحث الثامن:** ترتيب الإجراءات في الجلسة
- ٢٥٠ **المطلب الأول:** علانية المحاكمة
- ٢٥٠ - المقصود بعلانية المحاكمة

- ٢٥١ - الأصل في المحاكمة هو علانية الجلسات
- ٢٥٢ - تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح لا يتنافى مع العلانية
- ٢٥٢ - تقدير مدى جعل الجلسة سرية للمحكمة وحدها
- ٢٥٣ - قرار جعل الجلسة سرية يكون من المحكمة بكامل هيئتها
- ٢٥٤ - لا يشترط النص في الحكم على أسباب السرية
- ٢٥٤ - الفرق بين السرية وعدم العلانية
- ٢٥٥ - سند السرية
- ٢٥٥ - أولاً - بناء على قرار المحكمة
- ٢٥٥ - المقصود بالأداب في صدد سرية الجلسات
- ٢٥٦ - ثانياً - السرية بناء على نص في القانون
- ٢٥٨ - حضور المتهم مع محاميه الجلسة السرية لا يبطل الإجراءات
- ٢٥٩ - للمحكمة سماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية
- ٢٥٩ - وجوب النطق علانية بالأحكام التي تصدر من المحاكم
- ٢٥٩ - وجوب علانية النطق بقرارات مجالس التأديب
- ٢٦١ - مدى صحة تصوير الإجراءات القضائية أو تسجيلها
- ٢٦٢ - **المطلب الثاني:** شفوية إجراءات المحاكمة
- ٢٦٥ - وجوب بناء الحكم الجنائي على المرافعة التي تحصل أمام
- ٢٦٥ - القاضي نفسه الذي يصدر الحكم والتحقيق الشفوي الذي يجريه
- ٢٦٥ - بنفسه
- ٢٦٦ - طلب البراءة من مدافع لا يغني عن طلب المدافع الثاني سماع
- ٢٦٦ - شاهد
- ٢٦٧ - الاستثناء من مبدأ شفوية إجراءات المحاكمة
- ٢٦٩ - **المطلب الثالث:** حضور النيابة العامة
- ٢٦٩ - انعقاد جلسة المحكمة الجنائية دون تمثيل النيابة العامة فيها
- ٢٦٩ - يبطل إجراءات المحاكمة وما يصدر من أحكام
- ٢٧٠ - خلو الحكم من اسم وكيل النيابة لا يبطلها طالما كان حاضرا

- ٢٧٠ - خلو محضر الجلسة من طلبات النيابة العامة لا يبطله
- ٢٧١ **المطلب الرابع:** بدء التحقيق في الجلسة
- ٢٧١ - تمهيد
- ٢٧٢ **الفرع الأول:** بدء الإجراءات
- ٢٧٢ - إثبات حضور الخصوم والشهود
- ٢٧٢ - سؤال المتهم عن ارتكابه الفعل
- ٢٧٢ - تلاوة أمر الإحالة
- ٢٧٣ - بيانات أمر الإحالة
- ٢٧٤ - سماع طلبات النيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية
- ٢٧٤ - سؤال المتهم عما إذا كان معترفا بالجريمة
- ٢٧٥ - ماهية الاعتراف
- ٢٧٥ - يجوز الاكتفاء باعتراف المتهم دون سماع الشهود
- ٢٧٥ - للحكم أن يأخذ باعتراف المتهم في تحقیقات النيابة وغن عدل عنه من بعد
- ٢٧٦ - لمحكمة الموضوع تجزئة الاعتراف واستنباط الحقيقة منه
- ٢٧٧ - لا يجوز للقاضي وضع قيود لاعتراف المتهم
- ٢٧٧ - إذا أنكر المتهم التهمة تسمع المحكمة شهود الإثبات
- ٢٧٧ - يسأل شهود الإثبات من النيابة العامة ثم من المجني عليه ثم من المتهم
- ٢٧٨ - تسمع المحكمة شهود النفي ويسألون من النيابة والمجني عليه والمتهم
- ٢٧٨ - تستمع المحكمة إلى مرافعات الخصوم والنيابة والمتهم
- ٢٧٩ - تقفل المحكمة باب المرافعة ثم تصدر حكمها أو تضرب له موعدا
- ٢٨٠ - المتهم آخر من يتكلم
- ٢٨١ - وجوب تمسك المتهم بأنه آخر من يتكلم

- ٢٨١ - لا يترتب البطلان على مخالفة ترتيب الإجراءات في الجلسة .
- ٢٨٢ - البيانات الخاصة بالإجراءات ليست من قبيل التحقيق
- ٢٨٣ - تجري المحاكمة باللغة العربية
- ٢٨٣ - للمحكمة أن تأخذ بتقرير محرر بلغة أجنبية
- ٢٨٤ - **الفرع الثاني:** استجواب المتهم
- ٢٨٤ - ماهية الاستجواب المحظور
- ٢٨٥ - مناقشة المتهم في اعترافه لا يعد استجوابا
- ٢٨٧ - مناقشة المتهم الذي لا حق له في الإعفاء من العقاب فيما
- ٢٨٤ اعترف به من وقائع تؤدي إلى إدانة المتهم الآخر لا تعد
- ٢٨٧ استجوابا له ولا تحتاج إلى إقرار منه
- ٢٩٠ - إذا أصر المتهم على استجوابه تعين إجابته إلى طلبه
- ٢٩١ - رضا الدفاع باستجواب المتهم يسقط حقه في البطلان
- ٢٩١ - **الفرع الثالث:** إعلان الشهود وسماعهم
- ٢٩١ - تمهيد
- ٢٩١ - إعلان الشهود
- ٢٩٢ - الإعلان ليس شرطاً لسماع الشاهد
- ٢٩٣ - على المتهم إعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم
- ٢٩٣ يدرجوا في القائمة
- ٢٩٤ - إعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة على يد محضر لا
- ٢٩٤ يتوقف على تصريح من المحكمة
- ٢٩٥ - ما هي الشهادة
- ٢٩٥ - من هو الشاهد
- ٢٩٦ - استحلاف الشاهد من ضمانات التحقيق
- ٢٩٧ - أقوال الشاهد بغير حلف يمين شهادة
- ٢٩٧ - للمحكمة الاعتماد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سمع
- ٢٩٧ على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين

- ٢٩٨ - ما يشترط في الشاهد
- ٢٩٨ - ما يشترط في أقوال الشاهد
- ٢٩٨ - ترتيب سماع الشهود
- ٢٩٩ - لا بطلان على عدم اتباع إجراءات سماع الشهود
- ٣٠٠ - مخالفة إجراءات سماع الشهود وعدم ذكرها بمحضر الجلسة
- ٣٠٠ - لا يرتب البطلان
- ٣٠٠ - لا تثريب على المحكمة إن اعترضت على طلب سماع شهود
- ٣٠٠ - نفي لم يعلنوا
- ٣٠١ - سلطة المحكمة في استدعاء الشهود
- ٣٠١ - للمحكمة استدعاء من ترى فائدة من سماع أقواله ولو بضبطه
- ٣٠١ - وإحضاره
- ٣٠٢ - ليس في القانون ما يمنع من استعاء مأموري الضبط القضائي
- ٣٠٢ - وأعضاء النيابة وقضاة التحقيق شهودا في القضايا التي باشروا
- ٣٠٢ - فيها أعمالا
- ٣٠٣ - إعلان الشهود لا إخلال فيه بأسس المحاكمة
- ٣٠٣ - سماع الشهود بجلسة واحدة ليس واجبا
- ٣٠٣ - جواز الأخذ بشهادة قريب المجني عليه
- ٣٠٤ - على المحكمة سماع شهود الواقعة ولو لم يذكرها في قائمة
- ٣٠٤ - شهود الإثبات
- ٣٠٤ - حق الدفاع يتعلق بالشهادة الشفهية بالجلسة لا بما أبدي في
- ٣٠٤ - التحقيقات
- ٣٠٥ - يجوز تلاوة أقوال الشهود إذا تعر سماعهم
- ٣٠٥ - جواز تلاوة أقوال الشهود بالجلسة متى قبل المتهم أو المدافع
- ٣٠٥ - عنه
- ٣٠٦ - جواز تلاوة أقوال الشاهد الذي لا يتذكر أقواله

- ٣٠٦ - تعارض شهادة الشاهد في الجلسة مع أقواله السابقة في التحقيق
- ٣٠٦ جواز أن تتلى شهادته التي أقرها بالتحقيقات
- ٣٠٦ - جواز الإحالة على أقوال شاهد دون تلاوتها إذا لم يطلب المتهم
- ٣٠٦ تلاوتها
- ٣٠٧ - تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعد يتذكرها من الإجازات
- ٣٠٧ وتكون واجبة إذا طلبها المتهم أو دفاعه
- ٣٠٧ - التعويل على أقوال الشهود الذين سمعهم هيئة أخرى إخلال
- ٣٠٧ بحق الدفاع
- ٣٠٨ - للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو
- ٣٠٨ دفاعه صراحة أو ضمنا
- ٣١٠ - للمحكمة أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم
- ٣١٠ - أثر تخلف الشاهد عن الحضور
- ٣١١ - تخلف الشاهد عن الحضور ولو بعد إعلانه لا يفيد أن سماعه
- ٣١١ أصبح متعذرا
- ٣١٢ - تغريم الشاهد الذي لم يحضر
- ٣١٢ - عقوبة امتناع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة
- ٣١٤ - من حق المحكمة رفض توجيه أسئلة من الدفاع للشاهد
- ٣١٥ - رفض المحكمة سماع الشهود وأمرها الدفاع بالمرافعة إخلال
- ٣١٥ بحق الدفاع
- ٣١٥ - تنازل الدفاع عن سماع الشهود بالرغم من حضور بعضهم
- ٣١٥ الجلسة أثره صحة القضاء في الدعوى دون سماعهم
- ٣١٦ - قيود سماع الشهود
- ٣١٧ - موانع الشهادة
- ٣١٧ - متى يمتنع الشاهد عن الشهادة
- ٣١٩ - الشاهد يعفى من الشهادة إذا أراد ذلك
- ٣١٩ - المادة ٢٨٦ أج تعفي من الشهادة ضد زوجة أو قريب

- ٣٢٠ - الإغفاء من أداء الشهادة رهن بطلب ذلك
- ٣٢١ - عدم إثبات إجراءات سماع الشهود في محضر الجلسة لا يرتب
- ٣٢١ البطلان
- ٣٢١ - متى يجوز رد الشاهد
- ٣٢٤ - المدعي بالحق يعتبر شاهدا ويحلف اليمين
- ٣٢٤ - يجوز انتقال المحكمة لسماع شاهد
- ٣٢٥ **الفرع الرابع:** معارضة النيابة العامة والخصوم والمتهم والمدعي
- ٣٢٥ بالحقوق المدنية والمسئول عنها في سماع شهادة من لم يسبق
- ٣٢٥ إعلانه من الشهود
- ٣٢٧ **الفرع الخامس:** سماع شهود نفي
- ٣٢٨ **الفرع السادس:** الاستعانة بالخبرة
- ٣٢٩ - على المحكمة الاستعانة بأهل الخبرة في حالتين
- ٣٢٩ - عندما ينص القانون على ذلك
- ٣٣٠ - حالات المسائل الفنية البحتة
- ٣٣٤ - شرط الاستناد للحقائق العلمية الثابتة هو ألا تحتل تأويلا
- ٣٣٥ - رفض طلب ندب خبير يقتضي الرد عليه
- ٣٣٥ - للخبير المنتدب الاستعانة بخبير آخر
- ٣٣٦ - لا يشترط عمل معاون الطبيب الشرعي تحت إشراف رئيسه ..
- ٣٣٧ - لا يجوز دحض رأي الخبير بمعلومات شخصية للمحكمة
- ٣٣٧ - للمحكمة الموازنة بين تقارير الخبراء
- ٣٣٨ - للمحكمة المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ بما تراه
- ٣٣٩ **الفرع السابع:** المعاينة والتجارب القضائية
- ٣٤٢ - عدم جواز ندب المحكمة النيابة العامة لتحقيق دليل حتى لو
- ٣٤٢ رضي المتهم
- ٣٤٤ **الفرع الثامن:** التمسك بالدليل الإلكتروني وحجيته في الإثبات ...
- ٣٤٤ - ماهية الدليل الإلكتروني أو الرقمي

٣٤٤	تمهيد
٣٤٥	حرية القاضي الجنائي في الإثبات
٣٤٧	العبرة باقتناع القاضي الجنائي
٣٤٨	يحظر بناء الحكم على دليل لم يعرض بالجلسة
٣٤٩	تقرير الخبير وأقوال الشهود شأن باقي الأدلة
٣٤٩	يجوز الأخذ برواية منقولة عن الغير
٣٥٠	لا يشترط أن يكون دليل البراءة مشروعاً
٣٥٠	الشك يكفي للبراءة
٣٥١	الأدلة المقبولة في الإثبات الجنائي
٣٥٣	ليس بل لازم تطابق أقوال الشهود مع الدليل الفني
٣٥٣	يستوي كون الدليل مباشر أو غير مباشر
٣٥٤	القرائن من طرق الإثبات
٣٥٤	يجب سرد مضمون الدليل
٣٥٥	تعريف الدليل الرقمي
٣٥٨	مصادر وأنواع الدليل الرقمي
٣٦٠	أنواع الدليل الإلكتروني أو الرقمي
٣٦١	حجية الدليل الرقمي في الإثبات
٣٦٢	تطبيقات أخذ فيها القضاء بالدليل الإلكتروني
٣٦٦	حجية الدليل الرقمي في الفقه الإسلامي
٣٦٧	إجراءات الضبط والتحقيق في الجريمة الإلكترونية
٣٦٩	التفتيش
٣٦٩	تفتيش الحاسب الآلي
٣٧٧	المطلب الخامس: تدوين إجراءات المحاكمة
٣٧٧	لا فرق بين المتن والهامش في محضر الجلسة
٣٧٨	المشروع لم يفرض جزاء على تأخير توقيع محضر الجلسة
٣٧٨	محضر الجلسة والحكم يكملان بعضهما

- ٣٧٩ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع كاملاً
- ٣٨٠ - عدم ذكر سن الشهود لا يعيب محضر الجلسة
- ٣٨١ - حجية محضر الجلسة
- ٣٨١ - يجوز تحرير الحكم على نموذج
- ٣٨٢ **المبحث التاسع: إجماع الآراء عند الحكم بالإعدام**
- ٣٨٢ - ملاحظة
- ٣٨٣ - إجماع الآراء شرط لازم لصحة صدور الحكم بالإعدام
- ٣٨٤ - يلزم إجماع الآراء بعد أخذ رأي فضيلة المفتي
- ٣٨٦ - لا يلزم إجماع الآراء عند إحالة الأوراق للمفتي
- ٣٨٦ - ليس للمحكمة انتظار رأي المفتي إلا خلال الموعد المحدد
- ٣٨٦ - للنطق بالحكم
- ٣٨٨ - ضرورة استطلاع رأي المفتي في المحاكمة الثانية عند استئناف
- ٣٨٨ - الحكم الصادر بالإعدام من محكمة جنايات أول درجة
- ٣٨٩ - رأي المفتي لا يقيد المحكمة
- ٣٨٩ - لم يوجب القانون بيان رأي المفتي في الحكم
- ٣٨٩ - رأي ليس دليلاً مما يجب عرضه على الخصوم
- ٣٩٠ - تسبب حكم الإعدام
- ٣٩١ - ما يلزم في تسبب حكم الإعدام
- ٣٩١ - لا محل لطلب النيابة إقرار حكم الإعدام الصادر غيابياً
- ٣٩٢ - تنفيذ حكم الإعدام لا شأن لسلطة الحكم به
- ٣٩٣ **المبحث العاشر: المواجهة بين الخصوم**
- ٣٩٧ - يجوز مناقشة الأقوال التي يتم تلاوتها
- ٣٩٩ - القانون لم يوجب سماع الخبراء ولا تلاوة تقاريرهم
- ٤٠٢ - هل يتعارض حق إبعاد المتهم عن حضور الجلسة مع حق
- ٤٠٢ - الخصوم في المواجهة
- ٤٠٣ - لا يجوز إبعاد المتهم إلا في حالة التشويش

- ٤٠٤ - إبعاد الخصوم عن الجلسة
- ٤٠٦ **المبحث الحادي عشر:** تقييد المحكمة بحدود الدعوى
- ٤٠٦ - المقصود بحدود الدعوى
- ٤٠٧ - مبدأ تقييد المحكمة بحدود الدعوى يتعلق بالنظام العام
- ٤٠٧ - كيف تتحدد حدود الدعوى
- ٤٠٨ - الحدود الشخصية للدعوى
- ٤١٠ - الحدود العينية للدعوى
- ٤١٣ **المطلب الأول:** سلطة المحكمة في نطاق حدود الدعوى
- ٤١٣ **الفرع الأول:** تعديل التهمة
- ٤١٦ **الفرع الثاني:** تغيير وصف التهمة
- ٤١٨ - للمحكمة تغيير الوصف ولو كان إلى وصف أشد
- ٤١٨ - للمحكمة تغيير الوصف ولو نزل بالفعل إلى وصف أخف
- ٤١٩ - حظر إضافة وقائع جديدة
- ٤٢٠ - القضاء بالبراءة للشك لا يقتضي تعديل وصف التهمة
- ٤٢١ - وجوب تنبيه المتهم عند تغيير الوصف
- ٤٢١ - متى يجب تنبيه المتهم أو الدفاع إلى تعديل وصف التهمة ...
- ٤٢٢ - التعديل من فاعل إلى شريك
- ٤٢٢ - التعديل من شريك في قتل عمد مشدد إلى اشتراك في قتل عمد
- ٤٢٢ - مجرد
- ٤٢٣ - التعديل من قتل إلى قتل خطأ
- ٤٢٤ - التعديل من عاهة إلى ضرب
- ٤٢٥ - اختلاف أركان جريمة المادة ١٠٦ مكرر ع عن جريمة
- ٤٢٥ - المادتين ١٠٣، ١٠٦ مكررز يجب لفت نظر الدفاع
- ٤٢٦ - التعديل من اختلاس إلى تسهيل استيلاء يوجب لفت نظر
- ٤٢٦ - الدفاع
- ٤٢٧ - التعديل من تزوير إلى اشتراك فيه يوجب التنبيه

- ٤٢٩ - التعديل من سرقة إلى خيانة أمانة يوجب التنبيه
- ٤٢٩ - تعديل من قتل بالسم إلى قتل خطأ يوجب التنبيه
- ٤٣١ - متى لا يجب تنبيه الدفاع إلى تعديل التهمة
- ٤٣١ - إسناد الفعل إلى مجهول لا يتطلب التنبيه
- ٤٣١ - استبعاد نية القتل لا يستلزم تنبيه المتهم
- ٤٣٢ - تعديل من إحراز لحيازة لا يتطلب التنبيه
- ٤٣٣ - تعديل من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت
- ٤٣٣ - تعديل من قتل مقترن إلى شروع في قتل لا يوجب تنبيه
- ٤٣٣ - القانون لا يتطلب شكلاً معيناً للتنبيه
- ٤٣٦ **الفرع الرابع:** سلطة المحكمة في إصلاح الخطأ في عبارة الاتهام
- ٤٣٦ - للمحكمة تصحيح الخطأ في تحديد الواقعة
- ٤٣٧ - للمحكمة تصحيح تاريخ الواقعة
- ٤٣٨ - للمحكمة تصحيح بيان مكان الإصابة
- ٤٣٩ - للمحكمة تصحيح بيان كيفية ارتكاب الجريمة
- ٤٤١ - قعود المحكمة عن التصحيح يعيب الحكم
- ٤٤٢ - للمحكمة إيضاح الواقعة بأمر الإحالة
- ٤٤٥ **المبحث الثاني عشر:** حق محاكم الجنايات في التصدي
- ٤٤٥ - تمهيد
- ٤٤٨ **المطلب الأول:** المقصود بالتصدي وأحواله
- ٤٤٨ - أحوال التصدي
- ٤٤٩ - وجود متهمين غير من رفعت الدعوى عليهم فاعلين أو شركاء
- ٤٤٩ - ساهموا في الواقعة
- ٤٥١ - وجود وقائع غير المسندة للمتهمين كلهم أو بعضهم بشرط ...
- ٤٥٦ - وجود جنائية أو جنحة ارتكبها متهمون جدد بشرط ارتباطها
- ٤٥٦ - بالجريمة المعروضة على المحكمة
- ٤٥٧ - إذا وقعت خارج الجلسة أفعال تخل بأوامرها

٤٥٨	المطلب الثاني: شروط التصدي
٤٥٨	- أن يكون اتصال المحكمة بموضوع الدعوى الأصلية اتصالاً
٤٥٨	صحيحاً
٤٥٨	- أن تكون الدعوى المنظورة أمام محكمة الجنايات دعوى جنائية
٤٥٨	لا مدنية
٤٥٩	- أن تتوافر إحدى حالات التصدي
٤٥٩	- أن يكون تحريك الدعوى في حالة التصدي جائز قانوناً
٤٦٠	المطلب الثالث: إجراءات التصدي وآثاره
٤٦٠	الفرع الأول: إجراءات التصدي
٤٦٢	الفرع الثاني: آثار التصدي
٤٦٥	المبحث الثالث عشر: الفصل في الدعوى المدنية
٤٦٥	- في حالة القضاء بالبراءة
٤٦٦	- في حالة القضاء بالإدانة
٤٦٦	- في حالة القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية
٤٦٧	- أثر ترك الدعوى المدنية على الدعوى الجنائية
٤٦٨	الفصل الثالث
٤٦٨	حفظ النظام في الجلسة
٤٦٨	وجرائم الجلسات
٤٦٨	المبحث الأول: سلطة المحاكم عامة في حالات الإخلال بنظام
٤٦٨	الجلسة
٤٦٨	المطلب الأول: المقصود بالجلسة
٤٧٠	- المقصود بالجلسة في أحكام النقض
٤٧٢	المطلب الثاني: إبعاد الخصوم عن الجلسة
٤٧٢	- تمهيد
٤٧٣	- المقصود بالإخلال بنظام الجلسة
٤٧٣	- عدم الامتثال بالخروج من الجلسة جنحة

- ٤٧٤ - العقاب على التشويش لا يمنع من العقاب على جريمة أخرى
- ٤٧٤ - لا يجوز إبعاد عضو النيابة عن الجلسة
- ٤٧٦ **المطلب الثالث:** إبعاد المتهم عن الجلسة إذا وقع منه تشويش
- ٤٧٧ - لا يجوز إبعاد المتهم إلا في حالة التشويش
- ٤٧٩ **المبحث الثاني:** سلطة المحاكم في رفع الدعوى الجنائية في جرائم
- ٤٧٩ الجلسات
- ٤٨٠ **المطلب الأول:** جرائم جلسات المحاكم الجنائية
- ٤٨١ - شروط رفع الدعوى في جرائم الجلسات
- ٤٨٢ - إجراءات رفع الدعوى من المحاكم الجنائية
- ٤٨٢ - حق المحكمة الجنائية في رفع الدعوى جوازي
- ٤٨٥ - للمحكمة القبض على المتهم وتفتيشه واستجوابه
- ٤٨٦ **المطلب الثاني:** جرائم جلسات المحاكم المدنية
- ٤٨٦ - تحديد
- ٤٨٧ - شروط رفع المحكمة المدنية الدعوى عن جريمة وقعت أثناء
- ٤٨٧ انعقاد جلساتها
- ٤٨٩ **المطلب الثالث:** جرائم الجلسات التي تقع من المحامين
- ٤٨٩ - تمهيد
- ٤٩٠ - تحديد
- ٤٩٠ - شرط حماية المحامي من إجراءات جرائم الجلسات
- ٤٩١ - إجراءات المحكمة ضد المحامي في جرائم الجلسات
- ٤٩١ - رأينا في تطبيق نصين يتنازعان الإجراءات
- ٤٩٣ - الإحالة للنياية العامة
- ٤٩٤ - تقدير انطواء فعل المحامي على جريمة منوط برئيس الجلسة
- ٤٩٤ - المدعي المدني لا يملك تحريك الدعوى الجنائية بالادعاء
- ٤٩٤ - المباشر ضد المحامي عن جرائم الجلسات
- ٤٩٥ - هل يستأنف الحكم الصادر في جرائم الجلسات

٤٩٧	المطلب الرابع: جريمة الشهادة الزور
٤٩٧	الفرع الأول: ماهيتها وأركانها ومكان وزمان وقوعها
٤٩٧	- تقديم
٤٩٧	- النصوص المؤثمة للشهادة الزور
٤٩٩	- متى تعد جريمة الشهادة الزور جنحة ومتى تعد جنائية
٥٠٠	- أركان جريمة الشهادة الزور
٥٠١	- العبرة بما رآه الشخص وعينه بحواسه لا بما علم به
٥٠٢	- لا يشترط وقوع الضرر
٥٠٣	- كذب المتهم لا يعد شهادة زور
٥٠٣	- الإغفاء من العقاب لا يبطل الشهادة الزور
٥٠٤	- مكان وقوع جريمة الشهادة الزور هو جلسة المحاكمة ووقت وقوعها حتى قفل باب المرافعة
٥٠٤	- توجيه تهمة الشهادة الزور جائر من المحكمة ومن النيابة
٥٠٧	- القاضي يبحث الشهادة ويقدرها
٥١٠	- نقض الحكم المقضي فيه استنادا للشهادة الزور يقتضي نقضه
٥١٠	- بالنسبة لشاهد الزور
٥١١	الفرع الثاني: رفع دعوى الشهادة الزور والحكم فيها
٥١١	- إذا وقعت في جلسة محكمة جنائية
٥١١	- حالة وحيدة لا يملك تحريك دعوى الشهادة الزور فيها إلا النيابة العامة
٥١١	- إذا وقعت الجريمة في جلسة محكمة مدنية
٥١٣	- للمحكمة الأخرى التي تنتظر الدعوى تقدير مدى زور الشهادة
٥١٥	المطلب الخامس: جريمة تغيير الحقيقة عمدا في عمل الخبرة أو الترجمة
٥١٥	

٥١٧

الفصل الخامس

٥١٧

حدود الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية

٥١٧

المبحث الأول: تقيد المحكمة الاستئنافية بالوقائع التي طرحت أمام

٥١٧

محكمة أول درجة

٥١٧

- القاعدة والاستثناء

٥٢١

- التقيد بالحد الشخصي للدعوى

٥٢٢

- لا يقبل الادعاء المدني لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية ...

٥٢٢

- لا يقبل الادعاء المدني بعد إلغاء الحكم في النقض والإعادة .

٥٢٣

- إذا ألغت المحكمة الاستئنافية الحكم في الدعوى المدنية يجب

٥٢٣

الإعادة لمحكمة أول درجة

٥٢٣

- التقيد بسبب الدعوى

٥٢٥

- للمحكمة الاستئنافية تعديل التهمة وتغيير الوصف

٥٢٧

- للمحكمة الاستئنافية تصحيح تجاوز محكمة أول درجة في

٥٢٧

حدود الدعوى

٥٢٩

المبحث الثاني: تقيد المحكمة بتقرير الاستئناف

٥٣٠

- لا تتقيد المحكمة الاستئنافية بحجية الحكم الجنائي إذا استأنف

٥٣٠

المدعي المدني

٥٣٤

المبحث الثالث: تقيد المحكمة الاستئنافية بصفة المستأنف

٥٣٤

ومصلحته

٥٣٤

- في حالة استئناف المدعي المدني أو المسؤول عن الحقوق

٥٣٤

المدنية

٥٣٥

- في حالة استئناف النيابة العامة

٥٣٨

- في حالة استئناف المتهم الحكم الصادر في الدعوى الجنائية

٥٣٩

- في حالة استئناف المتهم الحكم الصادر في الدعوى المدنية

٥٤١

المبحث الرابع: استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية

٥٤٣	المبحث الأول: آثار الاستئناف
٥٤٣	- الاستئناف لا يوقف تنفيذ الأحكام عدا الإعدام
٥٤٣	- طرح الدعوى على محكمة الجنايات المستأنفة
٥٤٤	- تقيد محكمة الجنايات المستأنفة بالوقائع
٥٤٥	- التقيد بالوقائع مرهون بالفصل فيها
٥٤٧	- إغفال الفصل في تهمة سببا للطعن على الحكم
٥٤٨	- الطريق للقضاء في التهم التي أغفلت محكمة أول درجة الفصل
٥٤٨	فيها هو طلب الفصل فيها
٥٤٨	- إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية والعودة
٥٤٨	إليها للفصل فيها مؤداه الحكم برفضها
٥٥٠	- أغفال الفصل في أحد الاستئنافين يقتضي إعمال المادة ١٩٣
٥٥٠	مرافعات
٥٥١	- لمحكمة الجنايات المستأنفة مراجعة سلامة التكييف القانوني
٥٥١	الذي انتهت إليه محكمة أول درجة
٥٥٢	- أدوات المحكمة في تكييف القانوني للواقعة
٥٥٢	- تغيير التكييف القانوني للواقعة بإنقاص بعض العناصر
٥٥٢	الواقعية المرفوعة بها الدعوى
٥٥٣	- إسقاط ظرف سبق الإصرار
٥٥٤	- جواز تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى
٥٥٤	لموت بدون تنبيه
٥٥٤	- للمحكمة استبعاد إحداث عاهة والإدانة بضرب بسيط
٥٥٥	- تعديل التكييف القانوني للواقعة الأصلية بإضافة عناصر
٥٥٥	واقعية جديدة إليها
٥٥٥	- إضافة ظرف سبق الإصرار إلى جريمة الضرب إلى الموت
٥٥٦	- تعديل إسهام المتهم بالجريمة من شريك إلى فاعل أصلي
٥٥٨	- للمحكمة تعديل التهمة بإضافة ظرف مشدد

٥٥٩	المبحث الثاني: أحوال الحكم في الاستئناف
٥٥٩	- سقوط الاستئناف
٥٦٠	- الفصل في مدى اختصاص المحكمة الاستئنافية
٥٦٠	- قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها محلها هو في
٥٦٠	حقيقته قضاء بإلغاء الحكم المستأنف
٥٦١	- الفصل في جواز الاستئناف
٥٦١	- الحكم في شكل الاستئناف
٥٦١	- عدم تقديم المحامي التوكيل الذي طعن بمقتضاه للتثبت من
٥٦١	صفته أثره عدم قبول الطعن شكلا
٥٦٢	- أنواع الحكم في موضوع الاستئناف
٥٦٢	- إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها
٥٦٣	- القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية ورفض الدعوى المدنية
٥٦٣	لبطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية لا تستنفذ بهم محكمة
٥٦٣	أول درجة ولايتها
٥٦٤	- القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أو القضاء
٥٦٤	بعدم قبول الدعوى يقتضي الإعادة لمحكمة أول درجة
٥٦٦	- الإعادة لمحكمة أول درجة برغم فصلها في الموضوع
٥٦٦	- حالة اشتراك قاضي في الحكم سبق له القيام بعمل في الدعوى
٥٦٦	أو كانت الجريمة وقعت عليه شخصيا
٥٦٨	- قيام القاضي بعمل يجعل له رأي في الدعوى
٥٦٩	- حالة بطلان حكم محكمة أول درجة لا تقتضي الإحالة
٥٧٠	- قضاء محكمة أول درجة بالتقادم لا يقتضي الإعادة
٥٧٠	- صور من بطلان إجراءات يجوز لمحكمة الجنايات المستأنفة
٥٧٠	تصحيحها
٥٧٠	- خلو محضر الجلسة والحكم من بيان درجة المحامي الحاضر
٥٧٠	مع المتهم تصم إجراءات المحاكمة بالبطلان

- ٥٧١ - خلو محضر الجلسة والحكم مما يدل على إجماع الآراء
- ٥٧١ وحصول استطلاع رأي فضيلة المفتي في القضاء بالإعدام
- ٥٧٢ - خلو محضر الجلسة والحكم مما يفيد فض الحرز
- ٥٧٢ - استجواب المتهم بغير رضائه
- ٥٧٣ - خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضي ومن بيان الهيئة التي
- ٥٧٣ أصدرته
- ٥٧٤ - خلو محضر الجلسة والحكم مما يفيد حضور وكيل نيابة
- ٥٧٤ بالجلسة
- ٥٧٤ - حالات لا تقتضي الإعادة لمحكمة أول درجة
- ٥٧٧ - إحالة الحكم الاستئنافي على حكم باطل يبطله
- ٥٨٠ **المبحث الثالث:** تسبيب الأحكام في الاستئناف
- ٥٨٠ - تمهيد
- ٥٨١ - المراد بالتسبيب المعتبر
- ٥٨٢ **المطلب الأول:** التسبيب في جواز الاستئناف وشكله
- ٥٨٢ - جواز الاستئناف
- ٥٨٣ - شكل الاستئناف
- ٥٨٧ **المطلب الثاني:** تسبيب الحكم في موضوع الاستئناف
- ٥٨٧ - لا مانع من أن يتخذ الحكم الاستئنافي أسباب الحكم الابتدائي
- ٥٨٧ أسباب لما قضى به
- ٥٨٧ - تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون إيراد تلك الأسباب صحيح
- ٥٨٨ - إيراد الحكم الاستئنافي أسباب جديدة لقضائه وأخذه بأسباب
- ٥٨٨ الحكم المستأنف كأسباب مكمله لحكمه صحيح
- ٥٨٩ - تأييد الحكم المستأنف لأسبابه ثم القضاء في المنطوق بتعديل
- ٥٨٩ مبلغ التعويض إلى الزيادة تناقض يعيب الحكم
- ٥٩٠ - على المحكمة الاستئنافية إعادة تقدير الوقائع
- ٥٩١ - وجوب رد المحكمة الاستئنافية على الدفاع الهام

- الرد على الدفاع والدفع الجديدة ٥٩١
- تطبيقات من القصور في الرد ٥٩١
- إذا تعرض الحكم الابتدائي لأدلة الثبوت وفندها فعدم رد ٥٩٤
- المحكمة المستأنفة عليها لا يعيب الحكم ٥٩٤
- لا يلزم النص في المنطوق على رفض الدفع ٥٩٥
- متى تحرر محكمة الجنايات المستأنفة أسباب جديدة ٥٩٥
- تدارك النقص في حكم أول درجة ٥٩٥
- التسبب في حالة إلغاء الحكم المستأنف أو تعديله ٥٩٩
- تسبب الإدانة بعد البراءة ٥٩٩
- التسبب عند تعديل العقوبة أو وقف تنفيذها ٦٠٣
- التسبب عند تشديد العقوبة (إجماع الآراء) ٦٠٥
- لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تشدد على المتهم المستأنف ٦٠٧
- وحده ٦٠٧
- متى استأنفت النيابة جاز التشديد ٦٠٧
- **المطلب الثالث:** تسبب الحكم في الدعوى المدنية ٦٠٩
- القبول ٦٠٩
- الاختصاص ٦١٤
- **المطلب الرابع:** تسبب الحكم بالتعويض ٦١٤
- على الحكم بيان أطراف الدعوى المدنية ٦١٩
- التضامن ٦٢١
- الحكم بالتعويض لا يرتبط حتما بمصير الدعوى الجنائية ٦٢٣
- سلطة المحكمة في تقدير التعويض ٦٢٤
- الرد على الدفاع والدفع في الدعوى المدنية ٦٢٦
- تسبب الحكم في الدعوى المدنية ٦٢٧
- **المطلب الخامس:** التنازل عن الطعن ٦٢٩
- أثر ترك الخصومة ٦٢٩

٦٣١	المطلب السادس: هل تكتب المحكمة الاستئنافية مواد العقاب في
٦٣١	الرول
٦٣٣	- الإشارة إلى مواد الاتهام بأمر الإحالة لا يغني عن بيان نص
٦٣٣	القانون بحكم الإدانة
٦٣٤	المطلب السابع: جواز تحرير الحكم على نموذج مطبوع
٦٣٥	الفصل السابع
٦٣٥	استئناف النيابة العامة والمتهم
٦٣٥	للأوامر الصادرة بالإفراج المؤقت في الجناية
٦٣٦	- كيفية التقرير بالاستئناف من قبل النيابة العامة
٦٣٦	- ميعاد الاستئناف من قبل النيابة العامة
٦٣٦	- الفصل في تقرير النيابة بالاستئناف
٦٣٦	- اختصاص محكمة الجنايات المستأنفة بنظر استئناف أوامر
٦٣٦	الإفراج المؤقت الصادرة من محكمة جنايات أول درجة
٦٣٧	- استئناف الأمر الصادر بمد الحبس الاحتياطي من قبل المتهم
٦٣٧	- كيفية التقرير بالاستئناف من قبل المتهم
٦٣٧	- التقرير في حالة رفض استئنافه
٦٣٨	- سلطة محكمة الجنايات المستأنفة في نظر الطعن بالاستئناف
٦٣٨	- عدم جواز الطعن في أمر الحبس الاحتياطي الصادر من
٦٣٨	محكمة الموضوع أثناء تداول الدعوى أمامها
٦٣٩	الفصل الثامن
٦٣٩	استئناف أحكام محاكم الجنايات الاقتصادية
٦٣٩	- جواز الطعن بالاستئناف في أحكام محكمة الجنايات
٦٣٩	الاقتصادية الابتدائية في الجرائم المنصوص عليها في القانون
٦٣٩	رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨
٦٤٠	- الدعوى المدنية التابعة والمحكمة الاقتصادية
٦٤١	- ملاحظة في اختصاص المحكمة الاقتصادية
٦٤٥	- الفهرس

